

النهج الإسلامي للمشاريع الصغرى والخصوصية والصعوبات

يوسف سعود مبارك الرميضي¹، د. عبد المجيد عبيد حسن صالح²

الملخص

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على النهج الإسلامي للمشاريع الصغرى والخصوصية والصعوبات، ولتحقيق هدف الدراسة تم طرح مشكلة البحث التي تظهر من كون المشروعات الصغرى منظومة متكاملة تتميز بخصوصية معينة في جانب التعاملات المالية، تعكس قدسية النهج الإسلامي ومكانته المرموقة بين المناهج الأخرى السائدة في المجتمعات الإنسانية، إذ توجه مؤسسات التمويل عملها نحو خدمة شرائح معينة من المجتمع وتسهم هذه المؤسسات في إحداث التنمية للمجتمع على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، والعلمية والبشرية. وبناءً على هذه المعطيات تم استخلاص بعض النتائج منها أن هناك مشاكل تواجهها المشروعات الصغرى منها الافتقار إلى الدعم المالي، وعدم قدرة هذه المشروعات على الحصول على رأس المال المطلوب، فيعتبر التمويل من المشاكل الأساسية التي تقف عائقاً أمام انشاء أو توسعة هذه المشروعات، حيث تفتقد في معظمها إلى الضمانات اللازمة حتى تتحصل على التمويل المالي من مؤسسات التمويل الإسلامي. وفي ضوء ذلك تم تقديم التوصيات المناسبة والتي من شأنها التعاطي مع تطبيق النهج الإسلامي للمشاريع الصغرى تراعي خصوصية هذا النهج وتساهم في حل الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات.

مفتاح الكلمات: النهج الإسلامي، المشاريع الصغرى، الخصوصية، الصعوبات.

¹ طالب في مرحلة الدكتوراه في التمويل والمصارف الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

² استاذ المالية الإسلامية في الجامعة العالمية الإسلامية

المقدمة

لقد جاء التمويل وفق النهج الإسلامي متفقاً مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وقد أولى الإسلام جل الاهتمام بعمليات التمويل على اعتبار إنها احد المقومات الضرورية التي تسهم في تحقيق النجاح عند إتباع السياسات التنموية والاقتصادية والاجتماعية.

والمنهج الإسلامي يستمد مرتكزاته ومقوماته الأساسية من مبادئ الشريعة الإسلامية التي يجب أن تسود عند التفكير في تمويل المشروعات الصغرى، فالنهج الإسلامي يستوجب خضوع الإنسان لمشيئة الله سبحانه وتعالى دون قيد أو شرط حتى يهتدى إلى سواء السبيل وينجو من العصيان والخطيئة.

وعلى ذلك يجب أن يتصف الشخص بالعدل في المعاملات، وبما أن المشروعات الصغرى كيان اجتماعي يتكون من أفراد يعملون فيها إذن فالطابع الإسلامي يكون صفة تسود المشروعات الصغرى تتحقق بتحلي من يعمل فيها ويتعامل معها بالمنهج الإسلامي.

فالمشروعات الصغرى تلعب دوراً إيجابياً في دعم حركة التنمية الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي ورفع مستوى الدخل الفردي والمساهمة في زيادة نسب التوظيف وتقليل معدلات الفقر والبطالة، لذلك تزايد في العقود الماضية اهتمام الدول مع اختلاف قوة اقتصادها بالمشروعات الصغرى، ونتيجة لهذا التوجه والمدعم بالتخطيط الاستراتيجي والدراسات الاقتصادية تمكنت العديد من الدول من تحقيق أهدافها (صالح، 2017).

يُعد تمويل المشروعات الصغرى وفق النهج والشريعة الإسلامية تطبيقاً مهماً من التطبيقات العملية للتعالم التي جاء بها الدين الإسلامي في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن هذا النوع من التمويل يقوم على التعالم التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة (عبادة، 2010).

والقرآن الكريم هو الدستور الذي تنتهجه المجتمعات الإسلامية وهو منهج رباني شامل لكافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فالإنسان استخلفه الله سبحانه وتعالى في هذه الحياة وطلب منه القيام بإعمار هذه الأرض، فقال تعالى "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة" (سورة البقرة، الآية: 30).

وبناءً على ذلك فإن التعاملات المالية الإسلامية مع المدينين من أصحاب المشروعات الصغرى لا يترتب عليه فوائد في حال تأخر المدين عن السداد وإنما تطبق القاعدة الشرعية التي وردت في سياق الآيات الكريمة التي حرمت الربا، قال تعالى: "وان كان ذا عسرة فنظرة إلى ميسرة" (سورة البقرة، الآية: 280).

وبما أن التعاملات المالية الإسلامية تتطلب ضمانات للحصول على التمويل من المؤسسات المالية الإسلامية تنعكس أثارها بشكل كبير على اتخاذ القرارات المتعلقة بتأسيس المشروعات الصغرى، فإنها باتت تشكل أولوية من أهم الأولويات التي يعتمد عليها الأفراد عند تعاملهم مع المؤسسات المالية الإسلامية، باعتبارها مصدر لتمويل هذه المشروعات تجنبهم الوقوع في معاملات ربوية عند تعاملهم بالأنظمة التمويلية بشكلها التقليدي (الذروة، 2014).

مشكلة البحث

تُعد المشروعات الصغرى منظومة متكاملة تتميز بخصوصية معينة في جانب التعاملات المالية، ونظراً لامتلاكها هذه الخصوصية فهي تعكس قدسية النهج الإسلامي ومكانته المرموقة بين المناهج الأخرى السائدة في المجتمعات الإنسانية، إذ توجه مؤسسات التمويل عملها نحو خدمة شرائح معينة من المجتمع وتسهم هذه المؤسسات في إحداث التنمية للمجتمع على مختلف الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية والبشرية.

وعلى هذا الأساس يجب أن تتمتع المشروعات الصغرى بسمعة تؤهلها للقيام بمهامها المختلفة، هذه السمعة لا تأتي من فراغ، بل يجب أن تمتلك مؤسسات التمويل المقومات والمرتكزات الأساسية التي تسهم في تسهيل ممارسة عملها وفق النهج الإسلامي للمجتمع الذي تعمل فيه هذه المؤسسات، وبالتالي فإن هذه المقومات تنبع بالأساس من تحلي هذه المؤسسات بالسلوكيات الإسلامية، إذ تعد هذه السلوكيات حجر الزاوية في المنظومة المتكاملة التي تمثلها المشروعات الصغرى، وعليه يمكن طرح التساؤلات الآتية التي تعبر بمجملها عن مشكلة البحث:

- 1- ما المقصود بالمشاريع الصغرى؟
- 2- ما المقصود بتمويل المشاريع الصغرى وفق النهج الإسلامي؟
- 3- ما هي خصائص النهج الإسلامي في تمويل المشاريع الصغرى؟
- 4- ما هي أبرز الصعوبات التي تواجه تطبيق النهج الإسلامي في تمويل المشروعات الصغرى؟

أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من كونه يتصدى إلى أحد المواضيع الحيوية الحديثة في الأدب الإداري، إلا أن جذوره مستمدة من أصول ومبادئ الشريعة الإسلامية وهو النهج الإسلامي في تمويل المشروعات الصغرى التي أصبحت تمثل تحدياً يواجه هذه المشروعات، فضلاً عن ذلك فإن أهمية البحث تتعزز من أهمية وقيمة الميدان الذي يطبق فيه وهو المشروعات الصغرى التي تعد من أهم منظمات الأعمال في المجتمع، ولأن تطبيق النهج الإسلامي في تمويل المشروعات الصغرى يعد ضرورة حتمية وأساسية في إطار كافة التعاملات الاجتماعية والإدارية فيها، فالنهج الإسلامي يرسم الإطار الاجتماعي الذي تعمل فيه مؤسسات التمويل أثناء تفاعلها مع مختلف الأطراف ذات العلاقة.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى إلقاء الضوء على النهج الإسلامي للمشاريع الصغرى والخصوصية والصعوبات، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- بيان المقصود بالمشاريع الصغرى.
- 2- التعرف على مفهوم تمويل المشاريع الصغرى وفق النهج الإسلامي.

3- الكشف عن خصائص النهج الإسلامي في تمويل المشاريع الصغرى.

4- بيان أبرز الصعوبات التي تواجه تطبيق النهج الإسلامي في تمويل المشروعات الصغرى.

منهجية البحث

لقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث وذلك بجمع المعلومات من المصادر المتوفرة، وكذلك تحليل المضمون للمعلومات النظرية والدراسات المتوفرة والكتب والدوريات والنشرات والمجلات والأبحاث ذات العلاقة بموضوع البحث، وذلك بهدف التعرف على النهج الإسلامي للمشاريع الصغرى والخصوصية والصعوبات.

مفهوم المشروعات الصغرى

هناك صعوبة في الاتفاق على تعريف موحد ودقيق للمشروعات الصغرى، فكلمة "صغير" عبارة عن مصطلح ومفهوم نسبي، يختلف من دولة لأخرى ومن قطاع إلى آخر داخل الدولة الواحدة، ويعتبر تعريف هذه المشروعات ضروري لتقديم الخدمات والحوافز المشجعة لمساندة هذه المشروعات وزيادة كفاءتها، وعادةً ما يتم تصنيف هذه المشروعات وفقاً لمعايير معينة منها العمالة، ورأس المال، والقيمة المضافة وغيرها (عبد الجابر، 2013).

وتعرف المشروعات الصغرى على أنها " نشاط من الأنشطة الاقتصادية المملوكة بشكل مستقل ويتم إدارتها من قبل فرد واحد أو مجموعة من الأفراد بهدف تحقيق الأرباح، وإنتاج السلع أو الخدمات المفيدة للمجتمع وتكون حجم مبيعاته وموجوداته ليست كبيرة " (العامري والغالي، 2018، ص174).

أما الدليل الإرشادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي نشرته منظمة الإسكوا عام 2003 فيصنف المشروعات الصغرى بناءً على حجم رأس المال المستثمر وعدد العاملين وحجم المؤسسة وحجم الأرباح والمبيعات، ويميز ما بين المشاريع الصغرى والصغيرة بناءً على عدد الموظفين المستخدمين. وفي هذا الصدد يبين الدليل الإرشادي للإسكوا " أن المشروع الميكرو لا يوظف أكثر من أربعة موظفين. أما المشروع الصغير فيوظف ما بين 4-10 موظفين، ويختلف تعريف المشروع الصغير من دولة إلى أخرى ومن صناعة لأخرى فعلى سبيل المثال فإن صناعات الكمبيوتر تعد مشروعات صغرى إذا قل عدد الموظفين لديها عن 1000 موظف، وعن 1500 في الصناعات البترولية و 500 موظف يعملون في محلات بيع الأثاث بالجملة وعن 4 موظفين يعملون في مكاتب الخدمات الإدارية والتسويقية والمحاسبية (أبو جليل وآخرون، 2014).

ويعرف الباحث المشروعات الصغرى على أنها كيان تنظيمي قانوني حي مستقل بذاته يملكه ويديره، أو يديره فقط، فرد يسمى منظم أو ريادي يعمل على توظيف عناصر الإنتاج (الأرض، الموارد، العمل، ورأس المال)، بحيث يوجهها إلى إنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات، ويقوم بطرحها في الأسواق، وذلك لتحقيق أهداف معينة وزيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع.

مفهوم التمويل الإسلامي للمشروعات الصغرى

لقد أفرز علم الاقتصاد الإسلامي عمل المؤسسات المالية الإسلامية كتطبيق يعزز النهج الرباني المحكم لعمل الشريعة الإسلامية، وهو يشكل إبداعاً لنظام التمويل المالي البعيد عن الربا أو الفائدة التي تقوم عليها المؤسسات المالية الغربية، حيث حققت المالية الإسلامية نجاحات كبيرة بل تجاوزت المراحل الأولى لانطلاقتها بتفوق، وبدأت تسير بخطوات واسعة وثابتة باتجاه تعزيز الأبعاد التي تعمل بها سواء بالإقليم الذي تعمل به أو على المستوى الدولي، حيث انتشرت هذه المالية ولاقت الترحاب الكبير والواسع في العديد من دول العالم في آسيا، وأفريقيا، وأوروبا، وأمريكا الشمالية (وحيد، 2010)

يعرف التمويل الإسلامي على أنه تلك العلاقة التي تنشأ بين المؤسسات المالية الإسلامية وبين القائمين على المشروعات الصغرى، وذلك من أجل تأمين الأموال اللازمة لتلبية احتياجات هذه المشروعات وحسب متطلبات الشريعة الإسلامية وتوظيف موارد هذه المؤسسات المالية المتاحة لها بكفاءة عالية وبعوائد مالية عالية، وأهم صيغ التمويل الإسلامي هي البيوع، المشاركة، الإجارة، المضاربة، الاستصناع، المزارعة والمساقاة (عبد السلام، 2015). وفيما توضيح لهذه الصيغ: (الجلف، 2016) و (شبير، 2008)

1- البيوع: وتعني قيام المؤسسات المالية الإسلامية بشراء سلعة معينة ثم تقوم ببيعها على شكل نقدي أو بالتقسيط لأجل معين مع ضمان هامش ربح محدد، وتأخذ البيوع عدة أشكال منها البيع الأجل، والمرابحة، والمرابحة للأمر بالشراء، وبيع المساومة، وبيع السلم.

2- المشاركة: هي صيغة تدخل بموجبها المؤسسات المالية الإسلامية بصفة الشريك الممول في أحد المشروعات الصغرى، وذلك بموجب اتفاق يتم إبرامه مع شريك بحيث تحصل المؤسسة المالية الإسلامية على حصة معينة من صافي الدخل الذي يتحقق بالفعل، مع حقها بالاحتفاظ بجزء من الدخل متفق عليه وتخصيصه لمن الجل تسديد الأصل الذي قدمته المؤسسة من التمويل، أي أن ناتج الدخل يتم تقسيمه إلى حصة المؤسسة كعائد للتمويل، وحصة العميل الشريك وحصة تسديد أصل التمويل.

3- الإجارة: وهو عقد شرعي معلوم في الفقه الإسلامي ويقوم على أساس قيام المؤسسات المالية الإسلامية ببيع منافع الأشياء مع بقاء أصول هذه الأشياء مملوكة للبائع وهو المؤسسة المالية الإسلامية، ويتم ذلك في مدة محددة هي مدة إجارة الأصل والتي بحال انتهائها يعود الأصل إلى المالك الذي يحق له بيعه فيما بعد لأي جهة أخرى. وتأخذ الإجارة عدة أنواع وهي التأجير المنتهي بالتملك، والتأجير التمويلي، والتأجير التشغيلي.

4- المضاربة: هو أحد أشكال العقود التي يتم إبرامها بين طرفين يكون أحد الطرفين وهو المؤسسة المالية الإسلامية رب المال أو مالكة المال الذي لا يملك خبرة في تشغيل ماله واستثماره، أما الطرف الآخر فهو المضارب بعمله ولا يملك المال ويمتلك خبرة في إدارة وتشغيل أموال الطرف الأول في السوق.

5- الاستصناع: وهو نوع من العقد التي يتم إبرامها مع الصانع لشراء سلعة محددة بمواصفات مثل الأبواب أو الشبائيك أو العقارات وغيرها، بحيث يتم تسليم السلعة بالمستقبل للمؤسسة المالية الإسلامية حسب ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين مع دفع الثمن بالكامل أو دفع قسم منه وتأجيل القسم الآخر إلى أن يتم استلام السلعة المصنعة.

6- المزارعة والمساقاة: وتقوم على أساس تقديم أحد الأشخاص مالكا لأرض زراعية إلى شخص آخر من اجل أن يزرعها بحيث يتم تقسيم الناتج من المزروعات بين الطرفين حسب الاتفاق بينهما، والمساقاة تقوم على أساس تقديم أحد الأشخاص يكون مالكا لأرض مزروعة بالأشجار إلى شخص آخر مقابل نصيب من الثمار يتم تقسيمه بين الطرفين حسب الاتفاق الذي يتفقان عليه (الجلف، 2016).

النهج الإسلامي في تمويل المشروعات الصغرى

يعد التمويل الإسلامي للمشروعات الصغرى، تجسيدا حيا لتعاليم الإسلام الاقتصادية، في مواجهة التحديات الاقتصادية التي يعاني منها العالم، وذلك في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، فدستور الأمة الإسلامية هو القرآن الكريم المنهج الرباني الشامل لكافة جوانب الحياة بما فيها الحياة الاقتصادية والمالية. وأن الله تعالى استخلف الإنسان في هذه الحياة "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة" (سورة البقرة، الآية: 30).

ويأتي التمويل الإسلامي للمشروعات الصغرى في النهج الإسلامي ليراعي البعدين الاقتصادي والاجتماعي، ويوليها اهتماما كبيرا، بجانب ما يوفره من مقومات لنجاح أية سياسة اقتصادية اجتماعية تنموية. وهذا ما يميزه عن غيره من أنظمة التمويل التقليدية الأخرى. وقد شهد العالم في هذا العصر نقلة نوعية في عالم المؤسسات المالية، فبعد أن كانت هذه المؤسسات التي تقوم على أساس الفائدة الربوية هي المسيطر على الاقتصاد والمال في العالم، ظهرت المؤسسات الإسلامية التي ترفع شعار "وأحل الله البيع وحرم الربا" لإصلاح الاقتصاد والمال وتخليصهما مما لا يجوز شرعاً (شبير، 2008).

وقد اتجهت العديد من المؤسسات المالية إلى تطبيق نظام التمويل الإسلامي، وذلك بعد أن وجدت أن هذا النظام، وعلى أرض الواقع، يحقق النجاح، لأنه يتماشى مع عقيدة المجتمعات الإسلامية، وخصوصاً تلك الفئات التي ترفض، الاقتراض، أو الحصول على التمويل وفق الطريقة التجارية/ التقليدية، القائمة على أساس تحديد سعر فائدة محدد سلفاً. إذ تظل فكرة قيام مؤسسات مالية تعمل وفق النظام الإسلامي فكرة رائدة يؤكد نجاحها كل ما تتضمنه الشريعة الإسلامية من مبادئ وأنظمة سياسية واقتصادية وإجراءات ونظم تراعي كافة الجوانب التي تحقق العدالة في التعامل بين مختلف الأطراف المتعاملة (بودرمة ومهملي، 2010).

وتقوم فلسفة العمل في المؤسسات الإسلامية على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في ممارسة الأعمال المالية وفي كافة المجالات الخدمائية والتجارية والاستثمارية والتنموية والاجتماعية، وفي توقعها وتحملها للمخاطر المتنوعة. وهناك عدد من الضوابط والمبادئ والمحددات الشرعية والفنية في ممارسة المؤسسات الإسلامية لأعمالها وتتضمن عدم التعامل بالفائدة المصرفية لقوله تعالى: "وأحل الله البيع وحرم الربا". (سورة البقرة، الآية: 275). ومبدأ المشاركة في الربح والخسارة ومبدأ

الربح الحلال والنفع العام للمجتمع والالتزام بأهداف النظام الاقتصادي الإسلامي والالتزام بالمبادئ والقيم الاقتصادية الإسلامية ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع (بسيسو، 2008).

ويهدف التمويل الإسلامي إلى تلبية حاجات المواطنين الاقتصادية والاجتماعية، كذلك تقديم الخدمات المالية والقيام بالتمويل والاستثمار وتحمل المخاطر على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، والنقود في الإسلام هي وسيلة للتبادل ومخزن للقيمة وأداة للوفاء وليست سلعة تباع وتشترى بذاتها، وليس لها قيمة زمنية إلا من خلال ارتباطها بالعملية الإنتاجية وبالسلع وبشروطها الشرعية، والتكلفة المقررة على رأس المال النقدي بذاته، من خلال الفائدة، بصورة مسبقة مستبعدة في المؤسسات المالية الإسلامية (شبير، 2008).

وبناءً على ذلك فإن تعامل المؤسسات الإسلامية مع المدينين لا يترتب عليه فوائد في حال تأخر المدين عن السداد وإنما تطبق القاعدة الشرعية التي وردت في سياق الآيات الكريمة التي حرمت الربا، قال تعالى: " وإن كان ذا عسرة فنظرة إلى ميسرة" (سورة البقرة، الآية: 280).

وتتضمن مصادر أموال المؤسسات الإسلامية ودائع وحسابات المتعاملين ومنها: الحسابات الجارية والائتمانية وتحت الطلب والحسابات الاستثمارية، والتي تتضمن حسابات التوفير والحسابات تحت إشعار والحسابات لأجل، ومنها أيضاً حسابات القروض الحسنة وحسابات الاستثمار المخصص وسندات المقارضة، وودائع حسابات المصارف والمؤسسات المالية الأخرى والتأمينات النقدية والمخصصات المختلفة ورأس المال المدفوع والاحتياطي القانوني والاختياري والاحتياطيات الأخرى والأرباح المدورة (بسيسو، 2008).

أما من حيث استخدامات المؤسسات الإسلامية لمصادر أموالها، فإنها تقوم باستثمار أموالها بناء على صيغ وأساليب وطرق متنوعة، ومن هذه الصيغ: بيوع الأمانة والمشاركة والمضاربة والإجارة والمزارعة وغيرها. وبما أن جوهر عمل المؤسسات الإسلامية هو في توجيه أموالها نحو الاستثمار، فإن ذلك يحتم عليها أيضاً إيجاد قسم متخصص في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصغرى، بهدف الاسترشاد بها في اتخاذ قراراتها الاستثمارية، أما من حيث المعايير الأخلاقية السلوكية، فلا بد من أن يتقيد سلوك الأفراد حسب المعايير والقيم والأخلاق التي تحكمها الشريعة الإسلامية (شبير، 2008).

ويرى الباحث إن وجود مؤسسات متخصصة في التمويل الإسلامي للمشاريع الصغرى، دليل على أهمية تطوير برامج تمويل إسلامية لهذه المشاريع، بهدف سد الفراغ الكبير في هذا النوع من أنواع التمويل ولتأخذ دورها في المساهمة في الحد من الفقر والبطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

خصوصية التمويل الإسلامي للمشروعات الصغرى

لقد أدت الخصوصية التي يتمتع بها التمويل الإسلامي للمشروعات الصغرى عن غيره من أنواع التمويل التقليدية الأخرى إلى ازدياد انتشار المؤسسات الإسلامية التي تقوم بالتمويل وفق النهج الإسلامي، والتي تهدف إلى تلبية احتياجات مالكي هذه المشروعات للتمويل وفق الشريعة الإسلامية، إذ أن طبيعة عمليات التمويل الإسلامية الخاصة والطريقة المتبعة

في تسديد المبالغ المالية المقترضة والمعتمدة على أساليب وإجراءات تضمن التمويل بطريقة مختلفة عن تلك الطرق المتبعة في المصارف التجارية التقليدية (البحيضي، 2006).

ونظراً لما للتمويل الإسلامي من أهمية كبيرة في تحسين أداء أعمال المشروعات الصغرى على أفضل وجه واختيار السياسات المالية بما يلائم طبيعة العمل في المشروع، وهو ما يؤدي إلى تحقيق أهدافها، فقد زادت إهتمامات القائمين على المشروعات الصغرى بالضمانات المطلوبة للحصول على التمويل اللازم من المؤسسات المالية الإسلامية التي تطبق تعاليم الشريعة الإسلامية في معاملاتها المالية (الكيلاني، 2014).

ويشير (بسيسو، 2008) و(عبيدات، 2016) إلى أنه يمكن تحديد الخصوصية التي يتمتع بها النظام الإسلامي في التمويل بما يلي:

1- تقوم فلسفة التمويل للمشروعات على تصور مؤداه أن ملكية المال لله تعالى وأن الإنسان مستخلف عليه، وهناك شروط لأساليب ملكية المال واستخدامه وطرق كسبه ووسائل صرفه، يحددها المالك سبحانه وتعالى في ملكه. قال تعالى: "وله ما في السموات والأرض". (سورة النحل، الآية: 52).

2- يقوم التمويل الإسلامي على أسس وشروط الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية والتي تعتمد المشاركة في الربح كأساس في التمويل، قال تعالى: "قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين" (سورة الأنعام، الآية 162).

3- يراعي التمويل الإسلامي ويولي اهتمام كبير للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، كما انه يولي مطالب العصر ويحرص على توفير متطلبات وأسس نجاح سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية. قال تعالى " وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة" (البقرة، الآية: 280).

4- توافر المرونة الكبيرة في نظام التمويل الإسلامي، حيث يستوعب أساليب التمويل الحديثة والإبداعات المالية التي لا تتعارض مع قيمه في تحريم الفائدة الربوية ومثال على ذلك إنشاء مؤسسات مالية خيرية وتعاونية وتجارية وصناعية وزراعية، بأساليب متطورة كالاتحادات التعاونية الائتمانية والتمويل والإقراض على أسس التكافل الجماعي وغيرها. "فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه" (سورة البقرة، الآية: 173).

5- يوازن التمويل الإسلامي بين أهمية رأس المال والعمالة كعناصر مهمة للعملية الإنتاجية. قال تعالى: " لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط" (الحديد، الآية: 25). كما يعمل على الموازنة بين عقيدة المجتمع الذي تعمل فيه الجهات الممولة ونظامه وقيمه من جهة وبين الأسلوب المستخدم في التمويل والتنمية جهة أخرى. قال تعالى " والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم" (التوبة، الآية: 34).

6- إمكانية تطبيق أدوات التمويل الإسلامي للمشاريع الصغرى في كافة القطاعات الاقتصادية وفي مختلف المناطق الحضرية والريفية والبدوية، وكذلك في التصدي لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، فمثلاً يمكن تطبيق عقود المراجعة في القطاع التجاري، وعقود الاستصناع في القطاع الصناعي، وعقود السلم والمزارعة والمغارسة والمساقاة في القطاع الزراعي وعقود التولية والمواضعة والقرض الحسن في قطاع المؤسسات والجمعيات الخيرية.

7- التمويل الإسلامي قادر على التكيف مع المتغيرات الهيكلية للاقتصاد ومواجهة مشاكل البطالة والفقر والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري. فالإسلام يحث السعي في الأرض ويحث على الاستثمار الحقيقي في القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يساهم في زيادة الإنتاج وزيادة عوائده. قال تعالى "وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله" (المزمل، الآية: 20).

الصعوبات التي تواجه تطبيق التمويل الإسلامي للمشروعات الصغرى

لقد انتشرت المؤسسات المالية الإسلامية عالمياً حتى أصبحت واقعاً يفرض نفسه في ساحة الاقتصاد العالمي. وقد واجهت هذه المؤسسات في مسيرتها مشكلات ومعوقات حالت دون تحقيقها لأهدافها التنموية بالقدر المأمول" (عبد الجابر، 2013، ص 21).

ولم تجد بعض هذه المعوقات والمشاكل في التطبيق العملي طريقها إلى الحل بعد، وذلك على مستوى الدولة الواحدة أو على المستوى الدولي، وتتنوع هذه المعوقات والمشاكل بشكل كبير، فمنها ما يتعلق بالأطر التشريعية للمؤسسات المالية الرقابية، ومنها ما يتعلق بالمعايير المحاسبية، وأخرى ذات صلة بالجوانب الفقهية، وغيرها من الجوانب. ومن هذه المشكلات والمعوقات والمخاطر التي تواجه تلك المصارف المالية الإسلامية، في تطبيقها للتمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتؤدي إلى تجنب الكثير منها تمويل تلك المشروعات ما يلي: (دوابة، 2014، ص 3-6)

1- طبيعة المشروعات الصغرى والضعف العام في إدارتها وتعرضها لمخاطر تشغيلية تمويلية وتسويقية عالية، وحاجتها لأدوات إدارة المخاطر والتحوط ضدها، لوقاية الملاك من التذبذب في أسعار السلع وأسعار الصرف، وهذه الأسباب تنعكس على العلاقات التي تحكم فيما بين المشروعات الصغرى والمؤسسات المالية الإسلامية التي ترى أن هذه المشروعات لا تجازف وتفضل النشاطات الأقل مخاطرة كالنشاطات التجارية والاستيراد والتصدير على حساب نشاط الإنتاج ومن ناحية ترى المؤسسات المالية الإسلامية أن المشروعات الصغرى لا تقدم ضمانات كافية وأن أغلبية المشاريع المقدمة من طرفها غير مجدية (عبد الجابر، 2013).

2- عدم وجود مركز مالي إسلامي منظم يعمل ضمن إطار الشريعة الإسلامية، وهذا يحرم المؤسسات المالية الإسلامية من وجود وسيط لتسوية الالتزامات المالية للتعاملات المالية فيما بينها، كذلك الضعف في تكيف المنظومة المالية المحلية والمؤسسات المالية الإسلامية مع متطلبات المحيط والفضاء الاقتصادي الجديد (دوابة، 2014).

3- عدم وجود إطار تنظيمي وقانوني داعم للنظام المالي الإسلامي، حيث أن التشريعات الضريبية - مثلاً - تمنح الممول (طالب التمويل) بفائدة خصماً ضريبياً كميزة إضافية، وهذا ما لا يحصل عليه عند استخدام صيغ التمويل الإسلامية، كما أن السلطات الحكومية تُحصّل رسوم انتقال العقارات بشكل مزدوج في حالة التمويل العقاري (أبو دياب، 2014).

4- حاجة النظام المالي الإسلامي إلى وجود سلطة دينية ذات قرارات ملزمة، حيث أن المؤسسات المالية الإسلامية تلجأ إلى تعيين لجان شرعية، بعضوية بعض علماء الشريعة لبيان رأي الدين وإصدار الفتاوى بخصوص تعاملات هذه المؤسسات

وأدواتها، وهذا يحرم مؤسسات النظام المالي الإسلامي من وحدة الرأي الفقهي وإمكانية التنسيق والتعاون المحلي والدولي فيما بين هذه المؤسسات (عبد الجابر، 2013).

5- ضعف خبرات ومهارات أصحاب المشروعات الصغرى والقائمين عليها، خصوصاً تلك الخبرات اللازمة لنجاح تلك المشروعات بما فيها الخبرات الفنية. كذلك عدم كفاية الكوادر البشرية المؤهلة فنياً وعلمياً وشرعياً للتعامل مع أدوات النظام المالي الإسلامي، وكيفية التعامل بها، فضلاً عن إمكانية إبداع أدوات وأساليب مالية شرعية حديثة (أبو دياب، 2014).

6- حاجة النظام المالي الإسلامي إلى تطوير أنظمة للمحاسبة والتدقيق تتواءم والطبيعة الخاصة لعمليات وأدوات وأصول عمل المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك لتعزيز الثقة من خلال مزيد من الشفافية وإمكانية المراقبة على أعمال تلك المؤسسات من قبل الجهات الرقابية الحكومية والأهلية أو من قبل المساهمين، ولهذه المعايير أهمية بالغة ودورٌ أساسيٌّ في تحقيق التكامل ما بين المؤسسات المالية الإسلامية، وتوفير بيئة مناسبة من القبول لها في المسرح المالي الدولي (أبو دياب، 2014).

7- عدم القدرة على متابعة المشروعات الصغرى وضآلة فرصها في الاستمرار، كذلك عدم وجود الأعداد من الموظفين المحترفين ذوي الخلفية الشرعية (علماءً والتزاماً) والخبرة المالية قد يجد من مقدرة المؤسسات المالية الإسلامية على تطوير نفسها وتحقيق النمو والازدهار، خاصةً في مرحلة العولمة المالية (أبو دياب، 2014).

الخلاصة

نخلص إلى القول أن المشروعات الصغرى أصبحت إحدى الخيارات الإستراتيجية التي يمكن الاعتماد عليها لتحسين قدراتها الإنتاجية والتنافسية بما يضمن لها الديمومة في ظل العولمة الاقتصادية التي باتت تهدد وجودها، لذلك ازدادت توجهات الاقتصاديات العالمية والمشروعات الصغرى نحو التعامل بالتمويل الإسلامي، وذلك بتطوير آليات مختلفة يتم من خلالها القيام بممارسة المؤسسات المالية لأعمالها لتكون متوائمة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، كما أن نال موضوع طرح الخدمات من المؤسسات المالية الإسلامية القبول لدى المسلمين من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال منهم.

إن نجاح المشروعات الصغرى يتوقف على عدد من العوامل ومن أهمها قدرة أصحابه على إدارته وتمويله بشكل جيد، ومن ضمنها التأقلم وإحداث التغيير وتوفير الموارد والتخطيط والتنظيم والمراقبة والتنبؤ بالمستقبل وتشكيل الأهداف، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل المتعلقة ببيئة الأعمال المحيطة بالمشروع كسياسة التمويل من المؤسسات المالية الإسلامية والدورة التجارية والنظام الضرائبي والتعليمات الحكومية.

الاستنتاجات

من خلال هذا البحث فإنه تم التوصل إلى أهم الاستنتاجات التالية:

- من المشاكل التي تواجهها المشروعات الصغرى الافتقار إلى الدعم المالي، وعدم قدرة هذه المشروعات على الحصول على رأس المال المطلوب، فيعتبر التمويل من المشاكل الأساسية التي تقف عائقاً أمام انشاء أو توسعة هذه المشروعات، حيث تنفتقد في معظمها إلى الضمانات اللازمة حتى تحصل على التمويل المالي من مؤسسات التمويل الإسلامي.

- يتبين أن طرق التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية والأساليب المتبعة بها نالت النصيب الأكبر في حيز الفكر الإسلامي والنقدي العالمي، وذلك بسبب النجاح الذي حققته والحلول التي تقدمها في مختلف الجوانب الاقتصادية الإسلامية، حيث أن وسائل وأساليب التمويل تلتزم بحدود النهج والشرع الإسلامي في تعامله مع مختلف قضايا المال والاقتصاد.

- إن تطور طرق التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية ساهم في تطوير مفهوم الاستمرارية للمشروعات الصغرى، كما ساعدت على تسهيل طريق نجاحها رغم الصعوبات الاقتصادية، والتأثيرات الاجتماعية، ندرة الموارد والفشل في بعض الأحيان، ولكون المشروعات الصغرى تشكل العصب المحرك للنمو الاقتصادي نظرا لما تتمتع به من مرونة في الاستجابة لمتغيرات الأسواق خاصة في ظل متطلبات الزبائن المتغيرة بسرعة، لهذا فالتركيز على التمويل اعتماداً على الصيغ الإسلامية له أهميته بالنسبة لتطورها في مختلف المجالات.

- إن حل المشاكل التي تواجه المشروعات الصغرى لا ينحصر في الجهود المبذولة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية فقط، حيث أن النهوض بهذه المشروعات يتطلب تضافر الجهود من خلال التعاون والتنسيق مع كافة الجهات المعنية بالمشروعات الصغرى، ويتطلب ذلك قيام السلطات التشريعية بسن قوانين خاصة بتنظيم العمل في هذا المجال وتحديد المرجعية الرقابية والقانونية له.

- بالرغم ما تتمتع به المشروعات الصغرى من مزايا إلا أنها وكغيرها من المشروعات قد تعترضها جملة من الصعوبات التي تحول دون تحقيقها لأغراضها المنشودة، الأمر الذي يستدعي الاهتمام بها وترقية دورها بما يمكنها من سهولة التكيف مع مختلف البيئات كأحد عوامل تطورها وانتشارها بصفة سريعة على كل المستويات.

التوصيات

يقدم الباحث مجموعة من التوصيات، هي:

- 1- قيام المؤسسات المالية الإسلامية بالمساهمة في اعتماد الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغرى، وذلك من اجل الوقوف على مدى إمكانية نجاح المشروع مستقبلاً، وبالتالي تقليل الضمانات المطلوبة لتمويل هذه المشروعات من قبلها.
- 2- التأكيد على أهمية النهوض بالدور الفاعل لمؤسسات التمويل الإسلامية وحثها لتقديم التمويل اللازم لتأسيس واستمرار المشروعات الصغرى.
- 3- ضرورة أن تتبنى مؤسسات التمويل الإسلامية استراتيجيات جديدة وواضحة لتمويل المشروعات الصغرى بما لها من خصوصيات في تمويل مثل هذه المشروعات.
- 4- قيام مؤسسات التمويل الإسلامية بتوجيه أصحاب المشروعات الصغرى إلى المشروعات الأكثر جدوى والتي يمكن تمويلها مع تخفيض حجم الضمانات المطلوبة منها.
- 5- التأكيد على الدور الأساسي والفاعل لصيغ التمويل الإسلامي في مؤسسات التمويل الإسلامية في دعم وتمويل المشروعات الصغرى.

6- ضرورة قيام مؤسسات التمويل الإسلامية بإنشاء دائرة تعنى برعاية المشروعات الصغرى بهدف توجيه أصحاب هذه المشروعات وتسهيل حصولها على التمويل.

قائمة المراجع

القران الكريم

السنة النبوية الشريفة

- 1- أبو جليل، محمد منصور، والعتوم، فراس، وهيكل، إيهاب، والكتبي، سعيد، (2017)، التسويق في المنشآت الصغيرة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 2- أبو دياب، نبيل، (2014). "تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات نجاحها والمعوقات التي تواجهها". بحث مقدم إلى الملتقى السنوي الإسلامي السادس، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية. عمان. الأردن (27-29 - أيلول 2014).
- 3- البحيصي، عصام، (2006)، " نحو أساليب حديثة في تمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة: دراسة استطلاعية لأصحاب المشروعات الصغيرة في القطاع. بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي والمنعقد في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة في الفترة من (13-15) فبراير 2006.
- 4- برنو، نور الهدى (2016)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "مراحل تطورها ودورها في التنمية"، المركز العربي الديمقراطي، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://democraticac.de/?p=40830> ، تاريخ الدخول: 2018/12/13.
- 5- بسيسو، سمير شاكر، (2008)، دور البنوك المركزية في الرقابة على المصارف الإسلامية في ظل نظامين، بحث مقدم إلى المؤتمر المصري الفلسطيني الأول حول دور القطاع المصرفي والمالي في التنمية وإعادة الإعمار، غزة، فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية.
- 6- بودرامة، مصطفى، ومهملي، الوزناجي، (2010)، دور المشروعات المصغرة في تحقيق ريادة الأعمال في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجمهورية الجزائرية.
- 7- دوابة، أشرف محمد (2014)، صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 8- الذروة، محمد (2014)، مدى اعتماد بيت التمويل الكويتي على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الإقراض، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- 9- سلطاني، محمد رشدي، (2016)، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: واقعه، أهميته وشروطه تطبيقه حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة لمسيلا، الجزائر.
- 10- شبير، محمد عثمان، (2008)، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 11- صالح، صالح، (2017)، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعيين النظرية الكنزوية وإستراتيجية النمو غير المتوازن، ملتقى حول حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة، جامعة عنابة، الجزائر.
- 12- العامري، صالح مهدي محسن والغالي، طاهر محسن منصور، (2018)، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 13- عبد الجابر، تيسير، (2013). "الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية النقدية المطلوبة لتيسير تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، بحث مقدم إلى الملتقى السنوي الإسلامي السادس، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان، الأردن، 27-29 أيلول، 2013.
- 14- عبدالسلام، عبدالله محمد، (2010)، تجربة مصرف الجمهورية في بيع المراجعة للآمر بالشراء، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثاني، بعنوان: الخدمات المالية الإسلامية، طرابلس، ليبيا، خلال الفترة 16-17 نيسان 2010.
- 15- عبيدات، عبد الكريم، (2016)، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 16- الكيلاني، (2014)، دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل المشروعات الإنتاجية المتناهية الصغر. بحث مقدم لندوة دور المشاريع الصغيرة والميكروية في الحد من الفقر والبطالة، المنعقد خلال الفترة 13-15 نيسان 2014 في مدينة عمان، الأردن.
- 17- وحيد، أحمد زكريا، (2010)، دليلك إلى العمل المصرفي، دار البراق للنشر والتوزيع والطباعة، حلب، سوريا.